

لبنان

أحرز لبنان في عام 2014 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. بينما تظل كل من خطة العمل الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر و خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بانتظار تبني البرلمان رسمياً لهما، إلا أن الوكالات الحكومية قد بدأت في تطبيقهما بالتعاون مع منظمات أخرى. سمحت الحكومة للأطفال اللاجئين السوريين بفرص الوصول إلى التعليم. تم إطلاق مشروع التعليم لجميع الأطفال الذي يهدف إلى تحسين فرص الوصول للخدمات التعليمية. كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسف بإنشاء برنامج لتسجيل الأطفال بالمدارس وتحسين ظروف العمل للأطفال. إلا أن الأطفال في لبنان لا يزالوا منخرطين في عمالة الأطفال بما في ذلك أعمال الزراعة، وفي أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما فيها الاستغلال الجنسي التجاري. وتطبيق قوانين العمل يعتريه الضعف نظراً لندرة الموارد، ولعدم قيام هيئات الإنفاذ بالحفاظ على بيانات الإنفاذ. ولا توجد برامج كافية وخدمات تستهدف الأطفال العاملين بالزراعة وأعمال الشوارع، والخدمة المنزلية، أو الإستغلال الجنسي التجاري.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في لبنان.

المجال	الإجراءات المقترحة	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	الإنضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، الذي وقعت عليه الحكومة في عام 2002.	2014 – 2013
	رفع سن التعليم الإلزامي بما يتناسب مع الحد الأدنى لسن العمل.	2014 – 2010
	ضمان عدم تجريم القوانين لتسول الأطفال.	2014 – 2011
الإنفاذ	ضمان توفير التمويل اللازم للعاملين والمعدات ووسائل النقل لوزارة العمل وقوات الأمن الداخلي بالإضافة إلى التدريبات الخاصة بمفتشي العمل والقضاة.	2014 – 2011
	تتبع ونشر عدد الشكاوى التي تم تلقيها عن طريق الخطوط الهاتفية الساخنة التابعة للحكومة فيما يتعلق بعمالة الأطفال والإتجار بالبشر.	2014
	ضمان معاملة الأطفال من ضحايا الإتجار كضحايا بدلاً من اعتبارهم مجرمين خارجين على القانون.	2014 – 2011
سياسات الحكومة	دمج عملية القضاء على عمالة الأطفال واستراتيجيات الوقاية في خطة التطوير الشاملة لقطاع التعليم.	2014 – 2013
	تبني سياسة تعالج كافة أشكال عمالة الأطفال ذات الصلة، مثل الإتجار بالبشر.	2014 – 2013
البرامج الاجتماعية	ضمان حصول الأطفال غير المواطنين، بما في ذلك اللاجئين وعديمي الجنسية، على فرص التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي.	2014 – 2010
	تقييم الأثر الذي قد يحدثه البرنامج الوطني للحد من الفقر على عمالة الأطفال.	2014 – 2010
	زيادة عدد الملاجئ للأحداث من ضحايا الإتجار وغيره من أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2014 – 2013
	إنشاء برامج لعلاج عمالة الأطفال في الزراعة، والعمل في الشوارع، والخدمة المنزلية، والإستغلال الجنسي التجاري.	2014 – 2013